

المصدر :

التاريخ :

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام في مثلث الأزمة « الحلقة الأخيرة » المساعدات الأجنبية .. ضرورة لتثبيت سلطة الحكم الذاتي دور أساسي للبنك الدولي في المرحلة الانتقالية

الرغبة لدى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية على توفير مساعدات مالية للسلطة والحكومة الذاتية بحجم يناسب حجم الاقتصاد، وفي الحقيقة فإن حجم المساعدات المقدمة للفلسطينيين تعد بالفعل كبيرة.

وسوف يكون دور المساعدات الأجنبية كبيراً وبخاصة في السنوات الأولى فبينما يتم تشكيل هيئة حكومية في الوقت الذي تتم فيه إعادة إحياء القطاع الخاص فإن أنواعاً عديدة ومختلفة من المساعدات ستكون في حاجة إليها ومنها:

(أ) مشروع المساعدات:

وهي مساعدات صممت لدعم مشاريع محددة ستكون ذات سمة رئيسية للمساعدات للضفة الغربية وقطاع غزة في المستقبل البعيد، وتشمل المناطق ذات الأولوية من مشروع المساعدات في الضفة والقطاع مشاريع البنية التحتية، صناديق لدعم التدريب والتعليم، صناديق لدعم المساعدات الفنية الأجنبية وصناديق لدعم البرامج الاجتماعية لأصحاب الدخل المنخفضة.

(ب) البرنامج العام للمساعدات:

وبرنامج المساعدات هو برنامج عام لتمويل ما لا يندرج تحت بند المشروعات ويهدف إلى تمويل ميزانية القطاع العام ودعم ميزان المدفوعات، ومن المنتظر بدرجة كبيرة أن تكون عائدات سلطة الحكم الذاتي من الضرائب والمصادر الأخرى في الضفة الغربية والقطاع ومن التحويلات المتفق عليها من الحكومة الإسرائيلية أقل من النفقات المتوقعة على الأقل خلال السنوات الأولى، ولهذا قد تكون هناك حاجة للمساعدات الأجنبية لتغطية العجز في الميزانية وكذلك لتمويل العجز في ميزان المدفوعات الذي قد يظهر في الأفق فور تحديد مشاريع التنمية التي سوف تقوم بها سلطة الحكم الذاتي.

(ج) مشاريع إقليمية:

ويمكن للمساعدات الأجنبية أن تلعب دوراً أساسياً في تنمية المشاريع الإقليمية التي تشمل العديد من البلدان في المنطقة، وبالنظر إلى الحجم الصغير للعديد من الدول في المنطقة والدور الحيوي لمثل هذه المصادر المشتركة كالياء ووسائل الانتقال فإن مشاريع البنية التحتية ستكون ضرورية إذا ما استخدمت هذه المصادر بكفاءة.

وستكون هذه المشاريع الإقليمية أيضاً أداة مهمة يمكن للشعوب في المنطقة أن تتعلم من خلالها العمل معاً نحو نهايات بناءة، وسوف يكون تمويل المساعدات الخارجية غالباً حافزاً أساسياً لإخراج هذه المشاريع إلى

بالنظر إلى الأهمية المحتملة للمساعدات الأجنبية بالنسبة للاقتصاد وتعددية الجهات المانحة لهذه المساعدات من أشخاص ومؤسسات فإن الأولوية القصوى يجب أن تمنح لإدارة هذه المساعدات. وتشمل مهمات إدارة المساعدات:

- الإعداد لطلبات المساعدات والتي تقوم أساساً على أولويات الحكومة المؤقتة والتشاور مع الإدارات الاقتصادية.

- التفاوض بشأن اتفاقيات المساعدات مع الجهات المانحة لها.

- الإدارة الكاملة لعمليات تمويل وتنفيذ المشاريع.

- تنسيق الأنشطة بين الجهات المانحة للمساعدات لضمان عدم تشغيل الأموال في أهداف متعارضة ومتداخلة بين بعضها وبعضها الآخر وبينها وبين أهداف التنمية للفلسطينيين.

وتندرج جميع هذه المهام والوظائف المختلفة تحت عنوان اشمل للعلاقة المتبادلة بين صنع القرار الاقتصادي من الفلسطينيين والمسؤولين في منظمات الإغاثة والمساعدات المختلفة.

! ونصف هذه الأنشطة «بتنسيق المساعدات» ولذا يجب أن يكون مفهوماً أن تصل هذه الأنشطة إلى أكثر من مجرد التنسيق كما يجب أن تتمركز وظيفة تنسيق المساعدات في إدارة المالية.

ويعتبر جزءاً مهماً من مهمة تنسيق المساعدات عملية ميكانيكية إذ تتوافر لدى منظمات ووكالات الإغاثة والمساعدات إجراءات يجب اتباعها وقبل تقديم أية منحة.

وتحدد معظم الوكالات أولويات البلد الموجودة فيه بمعدل كل عامين أو أكثر، ويعد أحد قواعد تنسيق المساعدات هو متابعة جميع هذه الإجراءات والجداول الزمنية وتقديم المشورة لصناع السياسة كما يحتاجون عملهم ومتى يحتاجون عمل ذلك.

وعلى مستوى أكبر يحتاج المسؤولون التنسيق إلى فهم طريقة تفكير وكالات الإغاثة والمساعدات المختلفة وممثلها.

وينحصر دور القائم بالتنسيق على محاولة التقريب بين وجهات النظر المختلفة حتى يمكن تنفيذ القرارات الداعمة للتنمية.

وعلى هذا يجب أن نضع في الاعتبار أهمية تشكيل وكالة لتنسيق المساعدات حتى قبل تشكيل المعادل الوظيفي للإدارة المالية.

وينبغي أن يؤدي الاتفاق الدولي على أهمية السلام في الشرق الأوسط وتنمية المجتمع الفلسطيني إلى تحفيز

الرائدة - المؤسسة الطبيعية المناسبة لتولى هذه المسئوليات الجسام ذلك أن لديه خبرة واسعة في التعامل بنزاهة وموضوعية مع الأطراف المتصارعة. وقد بدأ البنك الدولي في لعب دور فعال في المباحثات متعددة الأطراف بين إسرائيل والدول العربية بينما يستعد لمواصلة هذا الدور طالما أن هناك رغبة في وجوده من جميع الأطراف.

أكثر من ذلك أن البنك الدولي لديه القدرة على حشد أفضل خبرات من المنطقة والعالم أجمع.

وطالما أن سلطة الحكم الذاتي تنقصها السيادة فإنه ليس بالإمكان أن تصبح عضواً رسمياً في مؤسسات «بريتون وودز» ومع ذلك فإنه يجب ألا تغيب قدرات وإمكانات المجتمع الدولي عن تمكين مؤسسات التمويل الدولية من تقديم المساعدات الفنية للضفة الغربية وقطاع غزة ولتنسيق المساعدات المالية من الجهات المانحة، وعلى سبيل المثال يمكن تشكيل صناديق تمويل خاصة لتمويل المساعدات الفنية ولدفع تكاليف عمال وموظفي البنك الدولي وصندوق النقد - إن وجد - والذي يقوم بالتخطيط والتنسيق لجهود المساعدات ككل.

لقد بحثنا بالفعل توصياتنا بتشكيل بنك تنمية إقليمي وهو «بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية» MEBCD، ونؤكد مرة أخرى على عقلانية تشكيل هذا البنك لأن ذلك من شأنه أن يدعم ويشجع التعاون الوظيفي بين مواطني دول المنطقة، ومثل هذا البنك سيكون له دور مختلف عن البنك الدولي.

فريق من الخبراء

وسواء تم تشكيل إقليمي جديد في المنطقة أم لا، فإن هناك أيضاً دوراً لتشكيل فرق من الخبراء من داخل وخارج المجتمع الفلسطيني لتقديم المشورة في تطوير الخطط الاقتصادية للمنطقة عامة والأراضي الفلسطينية بشكل خاص. ومثل هذا الفريق ستقوده مجموعة من المتخصصين في شؤون التنمية من الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن الهيئة المكونة له يمكن أن تشمل متخصصين مغربين خاصة خلال السنوات الأولى.

وسوف يكون هذا الفريق مسئولاً عن تقديم تحليلات متعمقة وتنبؤات مستقبلية بعيدة المدى عن جهود التخطيط والسياسات المتعلقة بإدارة المساعدات ونفقات التنمية على أساس يومي.

وعلى هذا الفريق أن يتم ويستكمل - ولا ينافس - تحليلات وتوقعات البنك الإقليمي المقترح في المنطقة.

الوجود.

خلال الفترة الانتقالية وربما لعدة سنوات لاحقة، لن يكون من المحتمل أن تتوافر لدى سلطة الحكم الذاتي جميع الخبرات والمهارات المطلوبة للمهام التي ستواجهها، ويمكن أن تغطي هذه الثغرة من خلال المساعدات الفنية وعبر فرق صغيرة من الأشخاص يعملون بعقود مع الإدارات الاقتصادية في الضفة والقطاع وخاصة في وكالة تنسيق المساعدات الأجنبية. فضلاً عن ذلك فإن بعض الفلسطينيين الذين اكتسبوا خبرة في الخارج - على سبيل المثال في الوكالات والمنظمات الدولية - من المحتمل أن يستعان بهم في دعم الجهود الخاصة بالتنمية.

ومن الأفضل أن تقوم المنظمات والوكالات الدولية الأكثر خبرة بتقديم المساعدات الفنية فيما يتعلق بتشكيل وتأسيس مؤسسات ومعايير الإدارة الاقتصادية وعلى سبيل المثال يتمتع صندوق النقد الدولي بخبرة دولية عميقة في تصميم النظم المالية والبنوك المركزية بينما يرتبط البنك الدولي بعمليات الإصلاح الاقتصادي وتصميم نظم مالية عبر أرجاء المعمورة، أما المجموعة الأوروبية فقد كانت نشيطة وفعالة في توفير مساعدات فنية لدول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق.

دور مؤسسات التمويل الدولية

هناك إجماع في الرأي على أن مؤسسات التمويل الرئيسية يجب أن تشارك في عملية التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة ولجميع منطقة الشرق الأوسط وبالتوافق مع عملية السلام، والمطلوب لهذه المناطق وجود مؤسسة يمكن أن تقوم بالآتي:

(أ) تحديد الجهات المانحة لمتطلبات التنمية وأولوياتها داخل الضفة والقطاع بالتعاون مع وكالة تنسيق المساعدات الفلسطينية.

(ب) تشكيل إطار عام لتنسيق المساعدات وذلك بالتعاون مع وكالة تنسيق المساعدات الفلسطينية.

(ج) المساعدات في إدارة مشاريع المساعدات والبرامج العامة لها في الضفة والقطاع.

(د) توفير مساعدات فنية لسلطة الحكم الذاتي. وفضلاً عن عملية تنسيق المساعدات من الجهات المانحة فإن هذه المؤسسة يجب أن تقوم باقراض سلطة الحكم الذاتي بشكل مباشر إذا سمحت الشروط القانونية بذلك.

ويعد البنك الدولي - وهو مؤسسة التمويل الدولية